عطف البيان[1]

يسمى عطفَ البيان لأنه تكرارٌ للأولِ بذكرِ مرادِفه لزيادةِ البيانِ، فكأنك عطفته على نفسه[2].

والعطفُ - لغةً - يعنى الرجوعَ إلى الشىء بعد الانصراف عنه، فكأن ذكرَ الاسم الثانى يعنى الرجوعَ إلى الاسم الأول بعد ذكره ، والرجوعُ يعطى فائدةَ كونِ الأول هو المقصودَ بالكلامِ، وهكذا يكون عطفُ البيان، ويكون المقصودُ من ذكرِ المعطوفِ والمعطوفِ عليه، فالأولُ هو المقصودُ بالإسناد إليه، أما الثانى فإنه تتمَّةٌ له وتوضيح. ولكنك فى البدلِ تقصد بالإسنادِ إسناداً إلى الثانى، ويكون الأولُ توطئةً وتمهيداً له.

وعطفُ البيان - اصطلاحًا: تابعٌ جامدٌ غيرُ صفةٍ يبيِّن الأولَ، حيث يوضحه أو يخصِّصُه، ويكون أشهرَ من متبوعه. فـ(جامدٌ) صفةٌ خاصةٌ بعطفِ البيان، و (غير صفة) مخرجٌ للصفة، و (يبين الأول) مخرج لسائرِ التوابع؛ لأنه ليس فيها ما يوضح متبوعَه غيرَ الصفة.

وشرطُ عطفِ البيانِ مغايرتُه المعطوفَ عليه فى اللفظِ كى يحصلَ بانضمامِه مع الأولِ زيادةُ وضوحٍ[3].

---

(١) يرجع فى هذه الدراسة إلى:
الكتاب ٢ - ١٨٤، ١٩٠ / المقتضب ٤ - ٢٠٩، ٢٢٠، ٢٢٧ / التبصرة والتذكرة ١ - ١٨٣ / شرح المقدمة المحسبة لابن بابشاذ ٢ - ٤٢١ / المقتصد فى شرح الإيضاح ٢ - ٩٢٧/ شرح عيون الإعراب ٢٣٣ / الهادى فى الإعراب ١٢٤ / المفصل ١٢٢ / شرح ابن يعيش ٣ - ٧١ / الإيضاح فى شرح المفصل ١ - ٤٥٣ / الرضى على الكافية ١ - ٣٤٣ / المقرب ١ - ٢٤٨ / البسيط فى شرح جمل الزجاجى ١ - ٢٩٥ / التسهيل ١٧١ / شرح ابن الناظم ٥١٤ / شرح ألفيه ابن معطى ١ - ٧٦٨ / شرح ابن عقيل ٣ - ٢٢٠ / المساعد شرح التسهيل ٢ - ٤٢٣ / شفاء العليل للسلسيلى ٢ - ٧٦٣ / الجامع الصغير ١٩٢ / الصبان على الأشمونى على ألفية ابن مالك ٣ - ٨٥ / الفوائد الضيائية ٢ - ٦٤، ٦٨ / ارتشاف الضرب ٢ - ٦٠٥ / شرح اللمحة البدرية ٣٠١ / شرح التحفة الوردية ٢٩٠/ كشف الوافية فى شرح الكافية ٢٧٥ / شرح التصريح ٢ - ١٣٠ / همع الهوامع ٢ - ١٢١.

(٢) ينظر: شرح التصريح ٢ - ١٣١ .

(٣) ينظر: شرح ابن الناظم ٥١٦ .

والفارقُ بين الصفة وعطف البيان: أن الصفةَ لا تكونُ إلا بالمشتقِّ أو ما فى معناه، ويكون مؤولا بالمشتق. أما عطفُ البيانِ فإنه يكون بالأسماءِ الجامدةِ من الأعلامِ والكُنى والألقابِ ونحوها.

فلم يُقَلْ إنه نعتٌ لأنه اسمٌ غيرُ مشتقٍّ من فعلٍ أو غيرِه، ولا هو حليةٌ ولا ضربٌ من ضروبِ الصفات، ولذلك عَدَلُوا عن تسميته نعتًا، وجعلوه عطفَ بيانٍ؛ لأنه للبيانِ جيء به[1].

من عطفِ البيانِ قولُ أعرابى:

أقْسَمَ باللهِ أبو حفصٍ عمر ما مَسَّهَا من نَقْبٍ ولا دَبَر

اغْفِرْ له اللهمَّ إنْ كانَ فَجَرْ[2]

---

(١) ينظر: شرح عيون الإعراب ٢٣٤.

(٢) قصة هذا الشعر: أنه أتى أعرابىٌ إلى عمر بن الخطاب -رضى الله عنه- فقال: إن أهلى بعيدٌ، وإنى على ناقةٍ دبراء (مجروحٌ ظهرُها من الرحل)، عجفاء (هزيلة)، نقباء (رق خفه، وفعله نقب ينقب بكسر القاف فى الماضى وفتحها فى المضارع)، واستحمله (طلب منه حمولة -بفتح الحاء- أى ركوبة) فظنه كاذبا، فلم يحمله فانطلق الأعرابى، فحمل بعيره، ثم استقبل البطحاء، وجعل ينشد ذلك، وعمرُ مقبلٌ من أعلى الوادى، فإذا قال: اغفر له اللهم إن كان فَجر، قال: اللهم صدق، حتى التقيا، فأخذ بيده، فقال: ضع عن راحلتك، فوضع، فإذا هى نقبة عجفاء، فحمله على بعيره، وزوَّده، فكساه. (الرضى ١ - ٣٤٣/ الفوائد الضيائية ٢ - ٦٨ / الخزانة ٢ - ٣٥١).

(أقسم) فعل ماض مبنى على الفتح. (بالله) جار ومجرور مبنيان، وشبه الجملة متعلقة بالقسم.

(أبو) فاعل مرفوع، وعلامة رفعه الواو لأنه من الأسماء الستة، (حفص) مضاف إليه مجرور وعلامة جره الكسرة. (عمر) بدل أو عطف بيان من أبى حفص مرفوع، وعلامة رفعه الضمة. (ما) حرف نفى مبنى لا محل له من الإعراب. (مسَّها) فعل ماض مبنى على الفتح. وضمير الغائبة مبنى فى محل نصب، مفعول به. (من نَقَب) من: حرف جر زائد مبنى لا محل له، نقب: فاعل مرفوع، وعلامة رفعه الضمة المقدرة، منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الزائد. (ولا) الواو: حرف عطف مبنى لا محل له من الإعراب. لا: حرف مبنى زائد لتأكيد النفى. (دبر) معطوف على نقب مرفوع على المحل، أو مخفوض على اللفظ. (اغفر) فعل أمر مبنى على السكون، والفاعل ضمير مستتر تقديره: أنت، (له) جار ومجرور مبنيان، وشبه الجملة متعلقة بالغفران. (اللهم) منادى مبنى على الضم، والميم عوض من حرف النداء. ((إن) حرف شرط جازم مبنى على السكون. (كان) فعل الشرط ماضٍ مبنى على الفتح ناقص ناسخ. واسمه ضمير مستتر تقديره: هو. (فجر) فعل ماض مبنى على الفتح، وفاعله مستتر تقديره: هو، والجملة الفعلية فى محل نصب، خبر كان. وجملة جواب الشرط محذوفة دل عليها ما سبق. والتقدير: اغفر له اللهم إن كان فجر.

حيث (أبو حفص) كنيةُ أميرِ المؤمنين عمر بنِ الخطاب، وعمرُ عطفُ بيانٍ له.

- عطفُ البيان لا يتبعُ إلا معرفةً، والنعتُ يتبعُ المعرفةَ والنكرةَ.

لا يلزمُ فى عطف البيانِ أن يكونَ أوضحَ من متبوعه، بل ينبغى أن يحصلَ من اجتماعهما إيضاحٌ لا يحصل فى أحدهما بانفراده[1]، ولذلك فإنه يصحُّ أن يكونَ الأولُ أوضحَ من الثانى، كما ذكر فى الشعرِ السابق، وكما يذكر فى قولهم: يا هذا ذا الجمَّة[2]. فذا الجُمَّة عطفُ بيانٍ لاسم الإشارة (هذا). مع أن اسمَ الإشارة أوضحُ من المضاف إلى المعرف بالأداة، ولا يصحُّ أن يكونَ نعتًا لاسم الإشارة؛ لأن نعتَه لا يكونُ إلا معرفًا بالأداة، كما ذكر فى النعت.

- من النحاة من يرى أن عطفَ البيانِ لا يكون إلا بالأعلامِ، اسمًا، أو كنيةً، أو لقبًا، ومنهم من يخصُّه بالمعارفِ على أنواعها، ومنهم من يجيزُها فى النكراتِ.

- النعتُ يجوز فيه القطعُ عن المنعوتِ، أما عطفُ البيان فلا قطعَ فيه.

- وإنك إن عكستَ فى رتبة النعتِ ومنعوته لتحول التركيبُ الوصفىُّ إلى معطوف وعطف بيان[3]، فإنك إنْ قلتَ: حضر محمد المدرس، وأحمدُ المسلمُ، وخالدٌ صديقُكَ، وعبدُ الله الخياط، كانت الصفات: المدرسَ والمسلم وصديقك والخياط نعوتًا لما قبلها، فإذا قدمْتَ النعوت فقلت: حضر المدرس محمد، والمسلمُ أحمدُ، وصديقُك خالد، والخياط عبدُ الله، لأصبحت المنعوتات عطفَ بيانٍ، وهى: محمد، وأحمد، وخالد، وعبد الله. وقد تكون أبدالا.

قضية المطابقة:

يوافق عطفُ البيانِ متبوعَه فيما يوافق فيه النعتُ منعوتَه، وتلك الجوانبُ هى: الجنس أو النوع (التذكير والتأنيث)، والتعيين (التعريف والتنكير)، والعدد (الإفراد والتثنية والجمع)، والإعراب (الرفع والنصب والجر).

---

(١) الفوائد الضيائية ٢ - ٦٨.

(٢) الجمة (بفتح الجيم): الشعر الواصل إلى المنكبين.

(٣) ينظر: شرح عيون الإعراب ٢٣٣.

من ذلك أن تقولَ: أكرمت الطالبةَ فاطمةَ، حيث (فاطمة) عطف بيان للطالبة منصوب، وهما متطابقان فى الإفرادِ والتأنيثِ والنصبِ والتعريف. ويجوز أن تكونَ (فاطمة) بدلا مطابقًا.

وتقول: جاد الرجلان: محمدٌ وعلىٌ، (محمد وعلى) عطف بيان للرجلين مرفوع، ويجوز أن يكونا بدلا، والتابع والمتبوع يتطابقان فى التثنيةِ، والتعريف، والتنكيرِ، والرفعِ.

ومنه أن تقولَ: هذا الغضنفرُ، أى: الأسدُ، فيكون (الأسد) عطفَ بيان للغضنفر؛ لأنه توضيحٌ له، وأكثر شهرةً منه.

ويجعلون منه قولَه تعالى: ﴿**وَيُسْقَىٰ مِن مَّاءٍ صَدِيدٍ**﴾ [إبراهيم: ١٦].

حيث النكرةُ (صديد) عطفُ بيان للنكرة (ماء) مجرورٌ، وعلامةُ جرِّه الكسرةُ، ويجوز أن يكونَ بدلا.

وقولَه تعالى: ﴿**أَوْ كَفَّارَةٌ طَعَامُ مَسَاكِينَ**﴾ [المائدة: ٩٥]، حيث النكرةُ (طعامُ) عطفُ بيانٍ للنكرةِ (كفارة)، مرفوعٌ وعلامةُ رفعِه الضمةُ، ويجوز أن يكونَ بدلا.

ومثلُهما قولُه تعالى: ﴿**يُوقَدُ مِن شَجَرَةٍ مُّبَارَكَةٍ زَيْتُونَةٍ لَّا شَرْقِيَّةٍ وَلَا غَرْبِيَّةٍ**﴾ [النور: ٣٥]، حيث النكرةُ (زيتونة) عطفُ بيان للنكرة (شجرة)، مجرور وعلامةُ جره الكسرة، ويجوز أن تكونَ بدلا منها.

وقد ذُكرت هذه الأمثلةُ مجتمعةً لأشيرَ إلى أن عطفَ البيان فى النكرات لا يجيزُه البصريُّون، وإنما يجعلونه فى المعارف لا غير، ولذلك فإن كلًّا من: (صديد، والطعام، وزيتونة) بدلٌ من المتبوع لا عطفِ بيانٍ على رأيهم؛ لأنها فى النكراتِ. ولكن الكوفيين وأبا على الفارسى يقولُون بعطفِ البيانٍ فى النكراتِ. ويميل إلى ذلك كثيرٌ من النحاة منهم ابنُ جنى والزمخشرى واختاره ابنُ عصفور وابنُ مالك، ويرَوْن أن النكرةَ تقبلُ التخصيصَ بالجامد، كما تقبلُ المعرفةُ التخصيصَ

والتوضيحَ به[1]، كما يذكرون أن النكراتِ أخصُّ من بعضٍ، والأخصُّ يبيِّن الأعمَّ[2].

لذلك فإن كلَّ تركيبٍ أوردَه الكوفيون ممّا يوهمُ جوازَ كونِه عطفَ بيانٍ جعلَه البصريون بدلا.

ولا يشترطُ رتبةُ المعرفةِ فى عطف البيان - على الوجه الأرجح - حيث يشترط جماعةٌ كونَه أعرفَ من متبوعه[3] وعارضهم فى ذلك جماعةٌ آخرون[4]، ومنه ما ذكره سيبويه: يا هذا ذا الجمَّةَ، من أن ذا الجمة عطفُ بيان أو بدل، واسمُ الإشارةِ أعرفُ منه[5].

وجوانبُ المطابقةِ بين التابعِ ومتبوعه فى عطف البيانِ متفقٌ عليها بين النحاة، ولذلك فإنهم يَرُدُّونَ الزمخشرى فى جعله (مقام) عطفَ بيانٍ على (آيات)[6] فى قوله تعالى: ﴿ **فِيهِ آيَاتٌ بَيِّنَاتٌ مَّقَامُ إِبْرَاهِيمَ وَمَن دَخَلَهُ كَانَ آمِنًا** ﴾ [آل عمران: ٩٧]، حيث (مقام) مفرد (وآيات) جمع، كما أنهما اختلفا فى التذكيرِ والتأنيث، والتعريفِ والتنكيرِ، ويكونُ (مقام) بدلًا من آيات باعتبارِ تأوُّلاتٍ معنوية، أو يكون (مقامُ) مبتدأ خبرُه محذوفٌ، والتقدير: منها مقام إبراهيم، وقد يكون خبرًا حُذِف مبتدؤه، والتقدير: هو مقام[7].

بين عطف البيان والبدل

يذكر النحاةُ جوانبَ خلافيةً بين عطفِ البيانِ والبدل[8]، بعضها جوانبُ خلافيةٌ عامةٌ، أى: بين عطفِ البيانِ والبدلِ مشتملا جميعَ أنواعه، وبعضها جوانبُ

(١) شرح الشافية الكافية ٣ - ١١٩٤ / الأشمونى على الألفية ٣ - ٨٦.
(٢) الصبان على الأشمونى على الألفية ٣ - ٨٦.
(٣) ينظر: شرح جمل الزجاجى لابن عصفور ١ - ٢٩٤ / الكواكب الدرية ٢ - ١٠٣.
(٤) شرح التصريح ٢ - ١٣٢.
(٥) الكتاب ٢ - ١٨٩، ١٩٠.
(٦) ينظر: الكشاف ١ - ١٥٥.
(٧) ينظر: إملاء ما منَّ به الرحمن ١ - ١٤٤.
(٨) ينظر: شرح ابن يعيش٣ - ٧٢ / شرح ابن الناظم ٥١٥ / شرح ألفية ابن معطى ١ - ٧٦٨ / الأشمونى على الألفية ٣ - ٨٨ / مغنى اللبيب ٢ - ٧٩.

خلافيةٌ خاصةٌ، أى: بين عطف البيان نوعٍ واحد من البدل، وهو البدلُ المطابقُ، حيث يكونُ كلُّ بدلٍ كلٍّ من كلٍّ عطفَ بيانٍ إلا فى تركيبٍ واحدٍ نذكره، كما يكون عطفُ البيان بدلَ كلٍّ من كلٍّ إلا فى بعضِ المواضعِ كما أنه يتعيَّنُ الإبدالُ دون عطفِ البيانِ فى موضع، هذه المواضعُ هى الجوانبُ الخلافيةُ الخاصةُ.

أولا: الجوانبُ الخلافية العامة بين عطفِ البيان والبدل:

يمكن أن أقسمَها إلى جوانبَ خلافيةٍ معنويةٍ، وأخرى بنيوية، وثالثة لفظية.

أ - جوانب الخلاف المعنوية:

يخالف عطفُ البيانِ البدلَ فى التوجيهِ والمقصودِ المعنويَّيْن لكلٍّ منهما، وذلك فيما يأتى:

١- **البدل هو المقصودُ من حيث المعنى**، أما فى عطف البيان فإن المتبوعَ هو المقصود، أى: أن المتحدثَ إذا قصدَ الأولَ؛ وقصد إسنادَ الحكم إلى الأول؛ ثم أرادَ أن يوضحَه ويبيِّنَه فذكر الثانى تتمةً له؛ فهذا عطفُ البيان، أما إذا قصدَ الثانى، وقصد إسنادَ الحكم إلى الثانى، ولكنه ذكر الأول توطئةً له وتهيئةً فهذا هو البدلُ.

٢- **لا يشترطُ فى البدل أن يوضحَ الأول** لأنه بدلٌ منه فقط، وكلٌّ من البدل والمبدل منه مستقلٌّ بجملته، فهما من جملتين، أما عطفُ البيان فإنه يشترطُ فيه إيضاحُ الأول، وإيضاحُ جانب فيه لم يذكرْ فى المعطوف عليه المذكور أولا، فباجتماع المعطوف والمعطوف عليه فى عطف البيان تحصل فائدةٌ معنوية لا تحصل بانفراد كلٍّ منهما. فالمقصودُ من ذكر البدل الاستقلالُ فى المعنى عن المتبوع، أما المقصودُ من ذكرِ عطفِ البيانِ أن يوضحَ الأولَ، ويبيِّن ما لم يتضحْ إلا بذكرِه.

ب - جوانب الخلاف البنيوية:

يخالفُ عطفُ البيانِ البدلَ فى بنيةِ عطفِ لفظِ كلٍّ منهما، وذلك فيما يأتى:

١- قد يكون البدلُ نكرةً - اتفاقًا - لكن الاتفاقَ على كون عطف البيان معرفةً، والخلافُ قائمٌ فى كونه نكرةً، حيث يمنعه البصريون، ويجيزُه الكوفيُّون والفارسى وابن جنى والزمخشرى وابن عصفور.

٢- قد يكونُ البدلُ فى المشتقِّ والجامدِ، أما عطفُ البيانِ فإنه لا يكون إلا فى الجامدِ - عند أكثرِ النحاةِ .

٣- لا يكونُ عطفُ البيان مضمرًا ولا تابعًا للمضمرِ؛ لأنه فى الجوامدِ نظيرُ النعتِ فى المشتقات، والضميرُ لا يُنْعَت ولايُنْعَت به، أما البدلُ فإنه يكونَ تابعًا للمضمرِ باتفاقٍ، حيث يبدلُ المَظهرُ من المضمر، والمضمر من المضمر، والمضمر من المظهر على خلافٍ كما اتضح فى البدلِ.

من ذلك قولُه تعالى: ﴿**وَنَرِثُهُ مَا يَقُولُ**﴾ [مريم: ٨٠]، حيث يجعلون (ما) بدلا من ضمير الغائب بدلَ اشتمالٍ، ويرى بعضُهم تقديرَ محذوفٍ مضافٍ، والتقدير: نرثه معنى مايقول[١].

ومنه قولـه تعالى: ﴿**وَمَا أَنسَانِيهُ إِلَّا الشَّيْطَانُ أَنْ أَذْكُرَهُ**﴾ [الكهف: ٦٢] حيث المصدرُ المؤولُ (أن أذكرَه) بدلٌ من ضميرِ الغائبِ فى (أنسانيه)، والتقدير: ما أنسانى ذكره، وهو بدلُ اشتمالٍ .

٤- لا يكون عطفُ البيانِ إلا فى الأسماء دون الضمائر - كما ذكرنا - فلا يكون فى الجملِ ولا فى الأفعالِ، لا تابعًا ولا متبوعًا، لكن ذلك جائزٌ فى البدل، كما هو مدروسٌ فى البدل، وكما هو فى قوله تعالى: ﴿**مَا يُقَالُ لَكَ إِلَّا مَا قَدْ قِيلَ لِلرُّسُلِ مِن قَبْلِكَ إِنَّ رَبَّكَ لَذُو مَغْفِرَةٍ وَذُو عِقَابٍ أَلِيمٍ**﴾ [فصلت: ٤٣] حيث يجعل بعضهم (إن ربك لذو مغفرة) بدلًا من (ما)، وهى مع ما بعدها فى تأويلِ مصدرٍ نائب فاعل[٢].

---

(١) فى (ما) وجهٌ إعرابىٌّ آخر، وهو أن تكون مفعولًا به، وضمير الغائب منصوبٌ على نزعِ الخافض، والتقدير: ونرث منه . ينظر: الدر المصون ٤ - ٥٢٥ .

(٢) (إن ربك لذو مغفرة) مفسر للمقول،والتقدير: قيل للرسل: إن ربك. . وقيل: هى جملة استئنافية.
(ما) حرف نفى مبنى لا محل له. (يقال) فعل مضارع مرفوع، وعلامة رفعه الضمة. (لك) جار ومجرور مبنيان، وشبه الجملة متعلقة بالقول. (إلا) حرف استثناء مبنى لا محل له من الإعراب، والاستثناء هنا مفرغ، فيكون إعرابُ ما بعد (إلا) حسب موقعه فى الجملة. (ما) اسم موصول مبنى فى محل رفع، نائب فاعل. (قد) حرف تحقيق مبنى على السكون لا محل له من الإعراب . (قيل) فعل ماض مبنى للمجهول مبنى على الفتح، ونائب الفاعل ضمير مستتر تقديره: هو، والجملة صلة =

وكما ذكرنا فى بدل الجملة من الجملة فى قوله تعالى: ﴿أَمَدَّكُم بِمَا تَعْلَمُونَ (١٣٢) أَمَدَّكُم بِأَنْعَامٍ وَبَنِينَ﴾ [الشعراء: ١٣٢، ١٣٣].

ج- جانبٌ خلافىٌّ لفظى:

من جوانب الخلاف بين عطف البيان والبدل أن عطفَ البيان لا يكونُ بلفظ المتبوع، لكن ذلك جائزٌ فى البدل عند قوم، بشرط أن يفيدَ الثانى زيادةَ بيان، وجعلوا منه قراءةَ يعقوبَ قولَه تعالى: ﴿وَتَرَىٰ كُلَّ أُمَّةٍ جَاثِيَةً كُلُّ أُمَّةٍ تُدْعَىٰ إِلَىٰ كِتَابِهَا الْيَوْمَ تُجْزَوْنَ مَا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ﴾ [الجاثية: ٢٨][1]. بنصب (كل) الثانية فى قراءة يعقوب، وتوجَّه على أنها بدلٌ نكرةٌ موصوفةٌ من مثلها.

= الموصول لا محل لها من الإعراب. (للرسل) جار ومجرور، وشبه الجملة متعلقة بالقول. (من قبلك) جار ومجرور ومضاف إليه، وشبه الجملة متعلقة بالقول. (إن) حرف توكيد ونصب مبنى. (ربك) اسم إن منصوب، وعلامة نصبه الفتحة، وضمير المخاطب مبنى فى محل جر بالإضافة إليه. (لذو) اللام لام الابتداء أو التوكيد أو اللام المزحلقة. ذو: خبر إن مرفوع، وعلامة رفعه الواو؛ لأنه من الأسماء الستة، والجملة الاسمية المنسوخة (إن ومعموليها) فى محل رفع بدل من (ما) أو مفسرة للمقول، أو استئنافية. (مغفرة) مضاف إلى ذى مجرور، وعلامة جره الكسرة. (وذو) الواو حرف عطف مبنى لا محل له. ذو: معطوف على ذى مرفوع، وعلامة رفعه الواو. (عقاب) مضاف إليه مجرور، وعلامة جره الكسرة. (أليم) صفة لعقاب مجرور، وعلامة جره الكسرة.

(١) (ترى) فعل مضارع مرفوع، وعلامة رفعه الضمة المقدرة، والفاعل ضمير مستتر تقديره: أنت. (كل) مفعول به منصوب، وعلامة نصبه الفتحة. (أمة) مضاف إلى كل مجرور، وعلامة جره الكسرة. (جاثية) حال منصوبة، وعلامة نصبها الفتحة. (كل) مبتدأ مرفوع، وعلامة رفعه الضمة، (أمة) مضاف إليه كل مجرور، وعلامة جره الكسرة. (تدعى) فعل مضارع مرفوع، وعلامة رفعه الضمة المقدرة، ونائب الفاعل ضمير مستتر تقديره، هى، والجملة الفعلية فى محل رفع، خبر المبتدأ (إلى كتابها) جار ومجرور ومضاف إليه، وشبه الجملة متعلقة بتدعى. (اليوم) ظرف زمان منصوب، وعلامة نصبه الفتحة وهو متعلق بتجزى. (تجزون) فعل مضارع مرفوع، وعلامة رفعه ثبوت النون، وهو مبنى للمجهول، وواو الجماعة ضمير مبنى فى محل رفع، نائب فاعل. (ما) اسم موصول مبنى فى محل نصب، مفعول به ثانٍ. (كنتم) فعل ماض ناقص ناسخ مبنى على السكون، وضمير المخاطبين مبنى فى محل رفع، اسم كان. (تعملون) فعل مضارع مرفوع، وعلامة رفعه ثبوت النون،وواو الجماعة ضمير مبنى فى محل رفع، فاعل، والجملة الفعلية فى محل نصب، خبر كان. والجملة الفعلية المحولة (كان ومعمولاها) صلة الموصول لا محل لها من الإعراب. وجملة (اليوم تجزون ماكنتم تعملون) مقول لقولٍ مقدرٍ.

ملحوظة: يذكر بعضُ النحاة جوانبَ أخرى خلافيةً بين البدلِ وعطفِ البيانِ، منها[1]: أن بعضَ أقسامِ البدلِ -وهو بدلُ البداء- يتعدد، كما لحظنا فى البدلِ، هذا إلى جانبِ تنويع البدلِ، أما عطفُ البيانِ فإنه لا يتعددُ.

قد يحذفُ المبدلُ منه؛ لكنه لم يذكر حذْفُ المعطوفِ عليه فى عطفِ البيانِ، وجعلوا منه قولَه تعالى: ﴿**وَلَا تَقُولُوا لِمَا تَصِفُ أَلْسِنَتُكُمُ الْكَذِبَ**﴾ [النحل: ١١٦]، حيث قدروا أن الكذبَ بدلٌ من الضميرِ المحذوفِ فى (تصف)، والتقدير: تصفُه.

ثانياً: جوانبُ الخلاف الخاصة بين عطفِ البيان والبدل:

هذه الخلافات تخص العلاقةَ بين عطفِ البيانِ والبدلِ المطابقِ، إذْ إنّ كلَّ بدلٍ مطابقٍ يصحُّ أن يكونَ عطفَ بيانٍ بالنظر إلى المقصودِ بإسنادِ الحكمِ إليه، فإن كانَ الأولَ فهو عطفُ بيانٍ، وإن كانَ الثانى فهو بدلٌ مطابق، لكنه لايكون كلُّ عطفِ بيان بدلا مطابقًا؛ لأن هناك مواضعَ يفرضها التركيبُ - صناعةً لفظيةً، وأخرى معنويةٌ - يجب أن يحتسبَ فيها التابعُ عطفَ بيانٍ دونَ البدليةِ، كما أن هناك موضعًا - يفرضُه التركيبُ - يتعيَّن فيه البدليةُ بدلا مطابقًا دون عطفِ البيان، وهذه مواضعُ خلافيةٌ خاصةٌ بعطفِ البيانِ والبدلِ المطابق.

١- المواضعُ التى يتعيَّن فيها عطفُ البيان:

المواضعُ التى لا يصحُّ أن يكونَ فيها عطفُ البيانِ بدلا[2] يضبطها فكرةُ أن البدلَ فى نيةِ تكريرِ العاملِ، أى: أنَّ البدلَ والمبدلَ منه جملتان، فإذا وجد ما يخرج عن الصنعةِ اللفظيةِ أو القواعدِ الضابطةِ بالجملِ ذاتِ التراكيبِ الخاصةِ انتفى وجودُ جملتين، وهذه الفكرةُ النحويةُ تتشعَب إلى فكرتين ضابطتين لقواعدِ الجملةِ، وهما: عدمُ الاستغناء عن الثانى وضرورتُه للجملة الأولىَ، وعدمُ إحلالِ الثانى محلَّ الأول، فينتفى لذلك تقديرُ جملتين، فيكون الثانى عطفَ بيان بالضرورة لا

(١) الصبان على الأشمونى على الألفية ٣ - ٨٨ / حاشية الشيخ يس العليمى على شرح التصريح ٢ - ١٣٣ .

(٢) ينظر: ارتشاف الضرب ٢ - ٦٠٦ / الصبان على الأشمونى على الألفية ٣ - ٨٦ / شرح التصريح ٢ - ١٣٣ .

بدلًا؛ لأن عطفَ البيانِ ليس على نيةِ تكريرِ العامل، فيكون مع متبوعه جملةً واحدةً. ذلك على التفسير الآتى:

أولا : عدم استغناء الجملةِ الأولى عن التابعِ:

إذا احتاجت الجملةُ التى تضم المتبوعَ إلى التابعِ ولم تستغنِ عنه؛ كان التابعُ عطفَ بيانٍ؛ لأن البدلَ فى نيةِ تكريرِ العاملِ، أى: أن البدلَ والمبدلَ منه فى حكم جملتينْ، وينتفى بعدم الاستغناءِ تقديرُ جملتين، فتنتفى البدليةُ لذلك، وتتضح هذه الفكرةُ فى الجملِ المتعلقة: كجملة الخبر أو النعت أو الصلة أو الحال. . . وهى التى تحتاجُ إلى ضميرٍ رابطٍ عائدٍ يربُطها بصاحبِها، وإلا صارت أجنبيةً عنه.

فإذا قلت: هندُ قام زيدٌ أخوها. حيث (هند) مبتدأ، خبره الجملةُ الفعلية (قام زيد) تحتاج جملةُ الخبر إلى رابطٍ ضميرٍ عائدٍ إلى المبتدإ، هذا الرابُط موجودٌ فى الكلمة (أخوها)، وهو ضميرُ الغائبة (ها)، لذا وجب احتسابُ هذه الكلمة فى جملةِ الخبرِ، فتكونَ عطفَ بيان لزيد مرفوعًا، وعلامةُ رفعه الواوُ لأنه من الأسماء الستة، ولو أننا احتسبناه بدلًا لأصبح كأنه جملةٌ غيرُ جملةِ الخبر، فتخلو جملةُ الخبر من الضميرِ العائد، وهذا ممتنع؛ لذا وجب احتسابُه عطفَ بيانٍ بالضرورةِ؛ ليكون من جملةِ الخبرِ؛ لأنه يحمل الضميرَ العائدَ الذى يربطها بالمبتدإ.

ومثلُ ذلك فى جملةِ الصلة أن تقولَ: هذا محمدٌ الذى قابلْنا عليًّا أباه، حيث جملةُ الصلةِ (قابلنا عليًّا) لاتتضمن ضميرًا يعودُ على الاسمِ الموصولِ ويطابقه، وهذا الضميرُ العائدُ يوجدُ فى التابع (أباه)؛ لذا وجب احتسابُه ضمنَ جملةِ الصلة، فيكون عطفَ بيان بالضرورة؛ لأن عطفَ البيانِ ضمن جملة متبوعه، ولا يكونَ بدلا؛ لأن البدلَ فى نية جملةٍ أخرى غير جملةِ المتبوعِ.

وإذا قلت: أعجبنا بصديقِ مُقدمُ البرنامجِ محمودٌ أخوه. فالجملةُ الاسميةُ (مقدم البرنامج محمود) فى محل جر نعتٍ لصديق، لكنها تفتقر إلى الضميرِ العائدِ على منعوتها حتى لا تكونَ أجنبيةً عنه، وهو موجودٌ فى التابعِ (أخوه)؛ لذا وجب أن يكونَ التابعُ ضمنَها، فيكون عطفَ بيانٍ بالضرورةِ.

وتقول: عاتبْنا الوالدَ يهملُ أحمدُ ابنُه. فتكون الجملةُ الفعليةُ (يهمل أحمد) فى محلِّ نصبٍ؛ حال من الوالدِ، لكنها تفتقر إلى ما يربطها به، وهو الضميرُ الراجعُ إليه، ويوجد فى التابع (ابنه)؛ لذا لزم أن يكونَ التابعُ ضمنَ جملةِ الحالِ، فيكون عطفَ بيانٍ، وامتنع احتسابه بدلًا، حتى لا يكونَ من جملةٍ أخرى.

ومنه: زيدٌ جاء الرجُل أخوه. احترمنا المرأة تلتزمُ غادةُ ابنتُها.

ثانيًا: عدم جواز إحلالِ التابعِ محلَّ المتبوع:

جوازُ إحلالِ التابعِ محلَّ المتبوعِ يعنى أنهما من جملتَيْن، فيكون ذلك دليلًا على نيةِ تكريرِ العاملِ، وتجوز البدليةُ عندئذٍ، فإذا لم يصحَّ هذا الإحلالُ يعنى هذا أنه لا يصحُّ الفصلُ بينهما فى جملتيْن، ووجب كونُهما جملةً واحدةً، وبذلك يجب أن يحتسبَ التابعُ عطفَ بيانٍ دونَ البدليةِ، حيث لا يصحُّ احتسابُ جملتين، يكون ذلك فى المواضعِ الآتية:

أ - **التابعُ الخالى من الألف واللام لما فيه الألفُ واللامُ**، وهو مضافٌ إلى صفةٍ مشتقةٍ معرفةٍ بالأداة، نحو: هذا الضاربُ الرجلِ زيدٍ، (زيد) تابع للرجلِ المعرفِ بالأداةِ، وهو مضافٌ إلى اسمِ الفاعلِ المعرفِ بالأداةِ (الضارب)، فوجب احتسابُ (زيد) عطفَ بيانٍ، ولا يصحُّ أن يكونَ بدلًا؛ لأن البدلَ فى نيةِ تكريرِ العاملِ، أى: يباشرُه العاملُ، فلو جعلته بدلًا لكان التقديرُ: هذا الضاربُ زيدٍ، وهو ممتنع إضافته، حيث لا تضافُ الصفةُ المشتقةُ المعرفةُ بالأداةِ إلى معمولها. إلا إذا كان معرفًا بالأداة، وعلى ذلك فإنه لا يصح إحلالُ التابعِ محل المتبوع.

من ذلك قولُ المرار الأسدى:

أنا ابنُ التاركِ البكرىِّ بشرٍ ... عليه الطيرُ ترقبُه وقوعًا[1]

---

(١) الكتاب ١ - ١٨٢ / التبصرة والتذكرة ١ - ١٨٤ / شرح ابن يعيش ٣ - ٧٢ / المقرب ١ - ٢٤٨ / شرح جمل الزجاجى لابن عصفور ١ - ٢٩٦ / شرح التصريح ٢ - ١٣٣ / الصبان على الأشمونى على الألفية ٣ - ٨٧.

(أنا) ضمير مبنى فى محل رفع مبتدإ. (ابن) خبر المبتدإ مرفوع، وعلامة رفعه الضمة. (التارك) مضاف إليه مجرور، وعلامة جره الكسرة. (البكرى) مضاف إليه مجرور، وعلامة جره الكسرة وهو مفعول به=

حيث يتعين كونُ (بشر) عطفَ بيانٍ للبكرىِّ، ولا يجوز أن يكونَ بدلا، لأن البدلَ فى نيةِ إحلاله محلَّ الأولِ، ولا يصحُّ القول: أنا ابن التارك بشر، لأن ما يضاف إلى التارك فى مثل هذا التركيبِ يجب أنْ يكونَ معرفًا بالأداةِ، فلا يصح إحلالُ التابعِ محلَّ المتبوعِ.

ب - التابعُ المعرفُ بالأداةِ للمنادَى:

لا تجتمع أداةُ النداء وأداةُ التعريف، فلا يجوزُ أن يكونَ المنادى معرفًا بالأداة، فإذا قلت: يا زيدُ الحارثُ، كان (زيد) منادى مبنيًّا على الضمِّ، و(الحارث) تابعٌ له على أنه عطفُ بيانٍ، ولا يجوز جعلُه بدلًا، لأن البدلَ فى نيةِ تكرير العامل، فلو نادينا (الحارث) بالأداةِ لما صحَّ؛ لأن أداةَ النداء وأداةَ التعريف لا يجتمعانِ إلا فى مواضعِ معينة.

جـ - إذا كان تابعُ المنادى علمًا منصوبًا:

إذا افتقد تابعُ المنادى أحكامَ النداءِ - كأن يكونَ علمًا منصوبًا وهو على سبيلِ تفصيلٍ للمنادى، حينئذ لا يجوز تكريرُ أداة النداء - يكون التابعُ عطفَ بيانٍ بالضرورة. كأن تقولَ: يا أصدقاءَنا عبدَ الله ومحمودُ وعليًّا، حيث كان (على) منصوبًا، وهو علمٌ مفردٌ، فلا يجوز تكريرُ العاملِ حينئذٍ؛ لأنه على نيةِ تكريرِ العامل، يجب أن يُبنى على الضمِّ إذا عددْته منادى.

ومنه قولُ طالب بنِ أبى طالب:

أيا أخوَيْنَا عبدَ شمسٍ ونوْفلا أعيذُكُما باللهِ أن تُحْدِثَا حربا[1]

= للتارك. (جاز اجتماع أداة التعريف والإضافة هنا). (بشر) عطف بيان للبكرى مجرور، وعلامة جره الكسرة. (عليه) جار ومجرور مبنيان، وشبه الجملة فى محل رفع، خبر مقدم، (الطير) مبتدأ مؤخر مرفوع، وعلامة رفعه الضمة. والجملة الاسمية فى محل نصب، مفعول به ثان للتارك، إن قدرناه بمعنى الصيْر، وإلا فهى فى محل نصب، حال من البكرى. (ترقبه) فعل مضارع مرفوع، وعلامة رفعه الضمة، والفاعل ضمير مستتر تقديره: هى، وضمير الغائب مبنى فى محل نصب، مفعول به، والجملة الفعلية فى محل نصب، حال. (وقوعا) مصدر واقع موقعَ الحال من الضمير الفاعل، والتقدير: واقعة عليه، أو مفعول لأجله منصوب، وعلامة نصبه الفتحة. يجوز أن نجعل شبه الجملة (عليه) متعلقة بالوقوع. وتكون الجملة الاسمية (الطير ترقبه) فى محل نصب، حال من البكرى. والتقدير: الطير ترقبه وقوعًا عليه.

(١) شرح ابن الناظم ٥١٧ / الجامع الصغير ١٩٢ / شرح التصريح ٢ - ١٣٢ / الهمع ٢ - ١٢١/ الصبان على الأشمونى ٣ - ٨٧. =

حيث يتعيَّن احتسابُ (عبد شمس ونوفل) عطفَ بيانٍ لأخوَيْنا، وهما منصوبان. ولا يصحُّ احتسابُهما بدلا، إذ لو احتسبا بدلا لكان التقدير: أيا عبدَ شمسٍ ونوفلا، بنصب (نوفل)، وهو غيرُ جائز؛ لأن (نوفلا) علمٌ، فإذا نُودِى وجبَ بناؤُه على الضمِّ، فلا يصحُ إحلالُ التابع محلَّ المتبوع.

د - التابعُ لما أضيفَ إلى (أى) إذا كان تفصيلًا له[1]:

كأن تقولَ: بأى الرجلين زيدٍ وعمرٍو مررت؟ حيث (زيد وعمرو) تابعان للرجلين مجروران، ويجب احتسابُهما عطفَ بيانٍ لمتبوعهما، ولا يصحان بدلا، لأن (أى) لا تضافُ إلى مفردٍ عطف عليه مفردٌ، فلا تقول: أى على ومحمود قابلت؟ هذا لا يجوز، ولكنه يجوز: أى الصديقين على ومحمود قابلت؟[2] على عطف البيان، حيث لا يصحُ إحلالُ التابعِ محلَّ المتبوعِ.

هـ - التابع لما أضيف إلى (كلا) إذا كان تفصيلًا له [3]:

(كلاَ) يجب إضافتها إلى مثنى، ولا يجوز إضافتها إلى ما يدل على المفرد، وإن عطفَ عليه مثله، فإذا قلت: كلاَ أخوَيْك زيدٍ وعمرٍو جاءَ، فإن (زيدًا وعمرًا) يجب أن يكونَا عطفَ بيانٍ لأخويك المضاف إلىَ (كلا)، وكلٌ منهما مجرورٌ، ولا

= (أيا) حرف نداء مبنى لا محل له من الإعراب. (أخوينا) منادى منصوب، وعلامة نصبه الياء لأنه مثنى، وضمير المتكلمين مبنى فى محل جر بالإضافة. (عبد) عطف بيان منصوب، وعلامة نصبه الفتحة. (شمس) مضاف إلى عبد مجرور، وعلامة جره الكسرة. (ونوفلا) الواو: حرف عطف مبنى لا محل له. نوفل: معطوف على عبد منصوب، وعلامة نصبه الفتحة. (أعيذكما) فعل مضارع مرفوع، وعلامة رفعه الضمة، والفاعل ضمير مستتر تقديره: أنا، وضمير المخاطبين مبنى فى محل نصب، مفعول به. (بالله) جار ومجرور، وشبه الجملة متعلقة بأعوذ. (أن) حرف مصدرى ونصب مبنى لا محل له. (تحدثا) فعل مضارع منصوب، وعلامة نصبه حذف النون؛ لأنه من الأفعال الخمسة، وألف الاثنين ضمير مبنى فى محل رفع، فاعل. والمصدر المؤول فى محل نصب على نزع الخافض. والتقدير: من أن تحدثا. (حربا) مفعول به منصوب، وعلامة نصبه الفتحة.

(١) ينظر: شرح التصريح ٢ - ١٣٣.

(٢) ويجوز أن تقول: أى محمدٍ من المحمدين قابلت: فأصبح المضافُ إليها المفرد مبهما موصوفا بمجموعه، وكأنك قلت: أى المحمدين قابلت ؟ وليس هذا من قضيتنا، لكننى أردت التنويه إلى كيفية إضافة (أى) إلى المفرد.

(٣) شرح التصريح ٢ - ١٣٣.

يصح احتسابُهما بدلًا، لأن البدلَ فى نيـة تكريرِ العامل، ولا يصح إحلالُهما محلَّ المتبوعِ، حيث لا يصحُّ القول: كلا زيدٍ وعمرٍو جاء.

ومثـل ذلك: ذهبت كلتا أختـيك هند ودعـد، حيث تكون (هند) عطف بـيان لأختـيك مجرور، وعـلامةُ جرِّه الـفتحـةُ نيابةً عن الكسرة لاحـتسـابه ممنوعًا من الصرف، ويجوز جره بالكسـرة الظاهرة؛ لأنه علم مؤنث على ثلاثة أحرفٍ ساكنة الوسطَ فيجوز منعه وصرفه، وعطف عليه بدعد، وهو عطفٌ لازمٌ.

و - التابعُ غيرُ المعرفِ بالأداة المتبوعِ لمعرفٍ بالأداة تابعٍ لاسم الإشارة[1]:

تابعُ اسمِ الإشارة يجب أن يكون معرفًا بالأداة، فلو ذكر تابعٌ لتابعِ اسمِ الإشارة وهو غيرُ مـعرفٍ بالأداة لوجب جعلُه عطفَ بيـان، ولا يصح أن يكونَ بدلا. نحو قولك: جاء هذا الرجلُ عمرٌو، (الرجل) بدلٌ أو عطفُ بيانٍ لاسم الإشارة (هذا)، وهو معـرفٌ بالأداة، ويجب أن يكونَ كذلك حـتى يحتسبَ تابعًـا لاسم الإشارة، فلما أتبع بعمرو وهو خالٍ من أداة التعـريف وجب احتسابُ (عمرو) عطفَ بيانٍ؛ لأن عطفَ البيـان ليس فى نية الإحلال محلَّ مـتبوعه، ولا يجب احتـسابُه بدلًا، لأنه لا يصح إحلالُه محلَّ متبوعه، إذ لا يصح القول: جاء هذا عمرٌو.

ز - اسمُ الإشارة التابعُ للمنادى[2]:

لا يقع الاسمُ المبهمُ منادًى عند جمهور النحـاة، واسمُ الإشارة مبهمٌ، فلا يكونُ منادًى، فإذا ذكر تابعًا لمنادى وجب جعلُه عطفَ بيانٍ، ولا يصحُّ بدلًا، لأنه لا يصحُّ إحلالُه محلَّ متبوعه، إذْ يمتنع - عند هؤلاء القومِ من النحاة- نداءُ اسمِ الإشارة.

كأن تقـولَ: يا زيدُ هذا، فهـذا اسمُ إشارة مبنى فى مـحلِّ نصب؛ لأنه عطفُ بيانٍ للمنادى (زيد)، وهو مبنىٌّ على الضمِّ فى محل نصب. ولا يكون بدلا؛ لأنه يمتنع القول: (يا هذا). عند قومٍ من النحاة.

ح - التابعُ المنصوبُ غيرُ المعرفِ بالأداة لصفة (أى) فى النداء[3]:

(أى) فى النداء يجب أن توصفَ بما فـيه (ال) مرفـوعًا بعد ذكـر حرف الوصلِ بينهما (ها)، فـتقول: يا أيها الرجلُ، يا أيها المواطنون، يا أيهـا الذين. فإذا أتبعنا

(١) شرح التصريح ٢ - ١٣٣ .
(٢) الموضع السابق.
(٣) الموضع السابق.

هذا النعتَ لأى بمنصوب فإنه يجب أن يحتسبَ عطفَ بيانٍ؛ لأنه لا يصحُّ إحلالُه محلَّ الأول، فيقالُ: يا أيها الرجلُ ابنَ محمود. يجب أن يحتسبَ (ابن) عطفَ بيانٍ للرجل؛ لأن ابنًا منصوبٌ فلا يصح إحلالُه محلَّ نعت (أى) الواجب رفعُه.

وتقول: يا ذا الرجلُ غلامُ زيد. بنصب (غلام)، فوجب جعلُه عطفَ بيانٍ.

ط - تكرر العلم المنادى بحيث لا يصحُّ أن يكونَ منادًى:

ذكر ذلك فى قولِ رؤبة:

إنـىَّ وأسـطـارٍ سُـطِـرْنَ سَـطْـرَا لقـائـلٌ يا نصـرُ نصـرٌ نصْـرَا[1]

حيث (نصر) الأولى منادى مبنى على الضم، أما الثانى فيروى بالضمِّ بلا تنوين فيكون بدلا، أو مؤكدا، وتُرَدُّ البدليةُ على أن التكريرَ بلفظه لا يوضح ولا يبين، كما يروى بالرفع منونًا على أنه عطفُ بيانٍ للمنادى على اللفظِ، ويروى بالنصبِ على أنه عطفُ بيان على الموضعِ، وقد يحتسب نصبُه على المصدرية.

أما الثالث فإنه يروى بالنصب وحده، ويكون حينئذٍ عطفَ بيانٍ لا غير للمنادى على الموضع؛ لأنه لا يصحُّ إحلالُه محلَّه، ويجوز أن يكونَ منصوبًا على المصدرية.

وفيه رواية: «يا نصرُ نصرًا نصرًا» على أن الآخرَيْن عطفُ بيانٍ.

ى - التابعُ المفصِّل لاسمٍ عامٍ مضافٍ إلى أفعل التفضيل، والمفضلُ أحدُ أقسامِ المفصَّل[2]:

وذلك أن تقولَ: زيدٌ أفضلُ الناسِ الرجالِ والنساءِ أو النساءِ والرجالِ؛ وذلك لأنه لو نوى إحلال الرجال محلَّ الناس لنوى إحلال ما عطف عليه، وهو النساء، وذلك لا يجوز، واسم التفضيل لو قصد به الزيادة على من أضيف له يشترط فيه أن يكونَ منهم[3].

---

(١) ملحقات ديوان رؤبة ١٧٤ / الكتاب ١-١٨٦/ ٢ - ١٨٥ / المقتضب ٤ - ٢٠٩ / شرح ابن الناظم ٥١٦ / المساعد ٢ - ٥١٧. نصر: هو نصر بن سيار.

(٢) ارتشاف الضرب ٢ - ٦٠٦.

(٣) شرح التصريح ٢- ١٣٣.

٢- ما يتعين فيه البدليةُ:

يتعين الإبدالُ دونَ عطفِ البيانِ فيما إذا كان تابعُ المنادَى والمنادَى مضبوطين بأحكامِ إعرابِ المنادى، حينئذٍ، يجوز أن يحلَّ الثانى محلَّ الأولِ، كما أنه يجوز أن يكررَ العاملُ، فتجب - حينئذٍ - البدليةُ، ويمتنع عطفُ البيان.

فإذا قلت: ياعبدَ الله كرزٌ[1]، بضم كرز، فإن عبد الله يكون منادًى منصوبًا لأنه مضافٌ، أما (كرز) وهو لقبُه فإنه مبنى على الضم. فنطق أو ضبطَ على نية تكريرِ العامل، وجاز إحلالُه محلَّ متبوعِه المنادى، فتعيَّن أن يكونَ بدلا، وامتنع أن يكونَ عطفَ بيانٍ.

تراكيبُ بين البدل وعطفِ البيان:

قد تردُ بعض التراكيبِ فى اللغة يجوز أن يحْتسبَ التابعُ فيها عطفَ بيان، وقد يحتسبُ بدلا مطابقا، وذلك حسب الضبطِ تارةً، أو إرادةِ المعنى أخرى: منها:

أ - يا غلامُ زيد:

يبنى الأولُ على الضمِّ لأنه منادى نكرةٌ مقصودةٌ، أما الثانى فإن أردته عطف بيان فإنك تنصبُه منونًا؛ لأنه غيرُ منادًى فيكون عطفَ بيانٍ للمنادى منصوبًا، وقد ترفعه منونًا. وإنْ أردته بدلا تعيَّن ضمُّه بلا تنوين لأنه علَم، والعلمُ ينادى بالبناءِ على الضم، والبدليةُ على نيةِ تكريرِ العامل، وهو حرفُ النداء.

ب - يا زيدُ زيد:

يبنى الأولُ على الضمِّ لأنه منادى علمٌ غيرُ مضافٍ وغيرُ شبيهٍ بالمضاف، فلو أنك أردت بالثانى بدلا فإنك تضمُّه دونَ تنوينٍ، حتى يكونَ مبنيًّا على الضم، فيصلح لأن يكون منادًى. وإن أردت به عطفَ البيانِ فإنك تنونُه.

ج - يا أخانا زيدًا:

(أخانا) منادى منصوب وعلامةُ نصبه الألفُ؛ لأنه من الأسماء الستة، ونصب لأنه منادى مضاف، أما تابعُه (زيد) فإن أردت به عطفَ بيانٍ للمنادى نصبْته

(١) الصبان على الأشمونى على الألفية ٣ - ٨٧.

ونونته؛ لأنه يكون غيرَ منادى. وإن أردت به البدلَ ضمَمْتَه بدونِ تنوينٍ؛ لأنه على نيةِ تكريرِ حرف النداءِ، فيكون منادًى[1].

د - جاء أخوك زيد:

إن كان لك أخٌ واحدٌ وهو زيدٌ فالتابع بدلٌ من (أخيك). وإن كان لك أكثرُ من أخ فالتابعُ عطفُ بيانٍ[2]؛ لأنه يكونُ توضيحا وتبيينًا لأخ معين من الإخوة الكثيرين .

وكذلك إذا قلت: مررت بأخيه الطويل، إن كان له أخ غيره فهو عطفُ بيان؛ لأن الأخ المتحدث عنه يحتاج إلى توضيح وتبيين فيكون بكلمة الطويل للبيان. وإن لم يكن له أخ غيرُه فهو بدل[3]؛ لأنه لا أخَ غيرَه يتحدث عنده فيكون كلٌ من التابعِ والمتبوعِ مقصودًا بالحكم.

هـ - يا زيدُ زيد الظريف:

إذا أردت البدلَ فلابدَّ من بناءِ زيدٍ الأولى وزيدٍ الثانية على الضم، فتقول: يا زيدُ زيدُ الظريف.

أما إذا أردت عطفَ البيان جاز لك فى زيدٍ الثانى النصبُ على المحلِّ، والرفعُ على اللفظ، فتقول: يا زيدُ زيدًا الظريفَ، ويا زيدُ زيدٌ الظريف .

و - زوَّجْتُك بنتى عائشة:

لو قلت: زوَّجْتُك بنتى فاطمةَ وكانت عائشةَ، التعبيرُ بهذا الخطأ على عطف البيان نكاحٌ صحيح؛ لأن الغلطَ وقعَ فى البيانِ الذى أريد به التوضيحُ والبيانُ، أما هو فنكاحٌ غيرُ صحيحٍ على البدلِ[4]؛ لأن الثانىَ فى البدلِ مقصودٌ قصدَ الأولِ.

****

(١) ينظر: شرح عيون الإعراب ٢٣٥ .
(٢) شرح القمولى على الكافية ٢ - ٥١٢ .
(٣) شرح ابن يعيش ٣ - ٧١ .
(٤) شرح المفصل ٣-٧٤.